

الوقف الموقوف ان يدفع لبيتة بنائه ويملكه للوقف
 قال في العوض المأذون اذا عصب رجل رضى وقف
 ونقص منها فادخله من جهة التقاض لا يفرق على اهل
 الوقف بل يصرفها في مرضه وان اذع الفاضل فلا زيادة
 من ثمنه نفسه فان كانت هي ثمن مال ولا فاضل المال
 تؤخذ منه بلائش وان كانت مالا قايما نحو الاراس والمنا
 امر لها صب بزقعه وقطعه الا اذا كان يرضى بالوقف
 فانه يمنع عند لو اراد ان يفعل ويضمن القيمة والفاضي
 قيمة ذلك من علة الوقف ان كانت والى اخر
 الوقف ويعطى من اجرته **سجل** في شخصه في رعاها
 الوقف وهو السلطان الاعظم في وطبقه ثم دة
 بوقفه بل يعبر من وكيله وتايث او غيرها اخرج
 الوطيقه المذكورة عنها بغير جحد وهل اذا ما طرقت
 كفاة من تقدر مهابها والى يومها لا يد من ذلك
 نكاحا سلاما ولا هذا الذي لم يورثه اذ لا يفتح يكون كمالا
 مستصفا اخرج الوطيقه عن هي بيده **احكام**
 الوقف اذا لم يشرط لنفسه الا ذلك والاحكام
 ليس له ولا لو كلفه اذ حال احد ولا اخرجها واذا اشترط
 لنفسه ما ذكر فليس بوكيله الاخراج المذكور الا ان يجعل
 له ذلك في عقدة وعلمتها بشرة الوطيقه على حكمه
 من تقدر مهابها ولا يكون اخص من ذلك تقصيرا ونكاحا
سجل في شخص ساقر سفره ولو اذ ان لشخص اخر
 ان ينفق على زوجته وعياله الى حين يمض من سفره

واكد

واكد فليدنيا اوصي به ان لا يدع الزوجه والعيال
 يحتاجون الى شئ من اثنائها المطلقا ما حرم به عوييد
 الناس من سواها من العسوقا وطريقا للملكية
 اجرة السكن وما في معناه ثم ان الرجل المشاخر في
 الي رحمة الله تعالى في سفره ذلك ولم يملك ليعق
 المذكور الرجوع الي تركه المتوفى المذكور بما انفق على
 زوجته وعياله وعياله على حكم ما تقدم وهل للمنفق
 المذكور الرجوع ايضا بما انفق على عياله المتوفى المذكور
 وعلى زوجته من يوم موته والى وصول الخبر اليه ام لا
 واذا قلتم بان الرجوع قبل يرجع على الشركة ام على
 الزوجه اجيبوا **فاحكام** له الرجوع بما انفق في حياته
 الى حين موته فبا حذره من اصل الشركة اذا ما انفق
 انفق الركب على لا حكيا ولا رجوع له بما انفق بعد موته
سجل عن رجل اذ فسلحا لصبي لم يسكه فعلقه
 به الصبي هل يصير القضي هل اذا واه نعه عنه من غير
 ان يامن بسكه يصير ام لا **احكام** ان مائة الصبي
 عرقته على عاقلة العطي وكذا لو لم يمت لكن قطع عضوا
 من اعضائه ولو وضعه من غير ان يامر قال بعضهم
 لا ضمان والخصان من الذهب صحا **سجل** عن رجل
 استقلت ذمته بركاة وله دين على مقرر اجور
 التملك لم يستطع ما انفق له به الامل **احكام**